زيد اى منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالبدل منه وقع غلط نحو مررت
برجل حمار يعنى اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل
ثم تداركه فقال بحمار اى ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط
فى البدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط
بالصفة فجعلوا بدل الغلط بدل الشئ من الغلط قالوا الاضافة فى القسمين
الاولين بيانية وفى الاخرين الى السبب اى البدل الذى كان سبب الاتيان
به وقوع الغلط فى البدل منه وقيل الاضافة فى بدل الغلط لادنى ملابسة
كما فى كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاولى تسمية بالاعم الاغلب
اذ قد يكون سبب النسيان كما يكون سبب الغلط وكذا فى بدل الاشتمال فانه
فلم يحبس فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر
ولهذا ابى فى كلام الفصحاء قوله فما فعل لا يجوز ان يكون من الاول
والثانى الخ مرتبط الى قوله اى قسم من اقسام البدل لان اقسام الخ
الاشعار اما الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه متعال اى منزه بالعلو
عنهما والاعن الثالث لان الاشتمال اغا يستعمل فى الاجسام غالبا والاعن الرابع
لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكرى وهو ظاهر فلا يكون جاعل بدل الاعن
الغفلة الله لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسرها اعم
يجيئها يقال هذا لك باسره اى بقدره يعنى جميعه كما يقال برمته اى
بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اى عن جاعل الخ
وهذا اى قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قوله اهمل المعقول اى العلوم

فى البدل من المقول لا يجوز كذا ينبغى كتبه الفقير بعضهم
الحكم على ما بعد الاصل فيه اذا عدى بالباء كما مر وذكر
لان الباء من المقول لا يجوز كذا ينبغى كتبه الفقير بعضهم
والاصوب ان لا يكتب بالباء يوقف بالتأمل وكذا ان يجاب
عنه بانا نقول وذا اتيان الباء اذا رجع الى ان الفاعل
فى المعنى لا يجوز الفاعل والبدل منه
وهو التأمل ان الباء ليست فى كلام
المتكلم عند قوله اردت
بيد احمد حماد عفى عنهم

اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها او وجود للعام كالانسان
الذى فى ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغيرهم كذا قلنا ان التحقيق هنا
ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية مجاز مرسل اخر ان اى مجاز
كانت العلاقة المغايرة بين معناه الحقيقى والمجازى غير التشبيه مثل
علاقة السببية والمسببية وغيرها فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه
يسمى المجاز باستعارة دون المرسل على ما سيجئ من قبيل اطلاق اسم
المتبوع على التابع لان البدل فى الحقيقة موصوف اى موصوف جاعل
وهو الله بالجر على الحكاية وهو افصح وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير
الله جاعل النحو فالله مكرر وقعت بدلا من الله موصوفا بكرة اخرى
وهى جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واحالة المعرف باللام فمن
الاعلام الغالبة وسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعنى ذا الالة
فى الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل مبعوث بحق وباطل
ثم غلبت على ذات معبوده بالحق كما ان النجم فيه اسم لكل كوكب ثم
غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على نحو بلد
بن لؤى واما الله بحذف الهمزة مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اصلا وعمدة يدل على هذا التقدير الاشتراط اى اشتراط عمله
بالاعم دائما على الموصوف او على غيره من الامور الخمسة او الستة على
ما سيجئ فلو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عليه فى
المفعول فان قلت من اين علم قلت قد علم عدم المفعول الثانى جاعلهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)